سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

فى الدول العربية

حسين عبد المطلب الأسرج(*)

مقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما فى تحقيق الأهداف التنموية فى الألفية الجديدة؛ إذ تساعد على التنمية الصناعية، وعلى تحقيق نمو اقتصادى عادل ومتوازن. فالاقتصاد التنافسى لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فحسب، بل وجود بيئة جذابة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة ومتنوعة من الموردين، من المشروعات الصغيرة ذات الكفاءة القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية فى أى من القطاعات الاقتصادية.

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كذلك، بدور رئيسى فى توفير فرص العمل، إلى جانب أسهامها بنصيب كبير فى إجمالى القيمة المضافة، وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار فى متناول اليد، لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار، وإجراء التجارب التى تعد أساسية للتغيير الهيكلى، من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط.

فهذه المشروعات تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالى الشركات فى معظم اقتصادات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالى ٤٦٪ من الناتج المحلى

(*) مدير إدارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية.

العالمى، كما أنها توفر ما بين ٤٠٪ و٨٠٪ من إجمالى فرص العمل، وتسهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى لكثير من الدول، فعلى سبيل المثال تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪ و٥١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية، فهو يعد النمط الغالب للمشروعات فى الدول العربية، ويشكل هذا القطاع حوالى ٩٩٪ من إجمالى عدد المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية فى مصر، ويسهم بحوالى ٨٠٪ من إجمالى القيمة المضافة التى ينتجها القطاع الخاص، ويعمل به ثلثا القوة العاملة، وثلاثة أرباع العاملين فى الوظائف الخاصة، خارج القطاع الزراعى.

أما فى الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من ٩٠٪ من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو ٤٥٪ من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن ١٪.

وفى لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من ٩٥٪ من إجمالى عدد المؤسسات، وتسهم بنحو ٩٠٪ من الوظائف.

وفى دولة الإمارات شكلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٤,٣٪ من المشروعات الاقتصادية فى الدولة، وتوظف نحو ٦٢٪ من القوة العاملة، وتسهم بحوالى ٧٥٪ من الناتج الإجمالى للدولة[1].

ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادى فى هذه الدول فى خلال العقود القادمة، وأن تسهم فى توفير كثير من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة؛ إذ يتنامى دور هذا القطاع فى توفير الوظائف

ومكافحة البطالة فى الدول العربية على جبهتين؛ الأولى: لمكافحة البطالة المرتفعة، والأخرى: مقابلة احتياجات الدول العربية باستخدام ١٠٠ مليون فرصة عمل فيها، فى خلال السنوات العشرين القادمة.

مفهوم المشروعات الصغيرة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع، انتشر استخدامه مؤخرا، وهو يشمل الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو فى منشأة صغيرة تستخدم عددا معينا من العمال. ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين فحسب، بل يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية.

وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى، سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد إلى توليد فرص العمل المنتجة.

وتشير بعض الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالى الشركات فى معظم اقتصادات العالم، كما أنها توفر ما بين ٤٠٪ و٨٠٪ من إجمالى فرص العمل، وتسهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى لكثير من الدول. فكما سبقت الإشارة، تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪، ٥١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب(٢).

ويختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وفقا لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية؛ مثل درجة التصنيع، وطبيعة مكونات الإنتاج الصناعى وعوامله، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توافر القوى

العاملة، ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور، والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد ملامح الصناعات القائمة فيها وطبيعتها.

كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية، أو للأغراض التمويلية، أو لأية أغراض أخرى. وتشير دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى وجود أكثر من ٢٥ تعريفا مختلفا، فى ٢٥ بلدا، أجريت عليها الدراسة[٣]، إضافة إلى تباين فى التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. فالبنك الدولى يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها تلك التى يعمل بها نحو ٥٠ عاملا، ويصل إجمالى الأصول والمبيعات فيها إلى نحو ٣ ملايين دولار، وأما المشروعات المتناهية الصغر فهى التى يعمل بها نحو ١٠ عمال، ويصل إجمالى مبيعاتها السنوية إلى نحو ١٧٠ ألف دولار، ويصل إجمالى الأصول فيها إلى نحو ١٠ آلاف دولار، وأما المشروعات المتوسطة فهى التى يعمل بها نحو ٣٠٠ عامل، ويصل إجمالى الأصول والمبيعات فيها إلى نحو ١٧ مليون دولار[٤].

ووفقا لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التى يعمل بها من ٢٠-١٠٠ فرد، والمشروعات المتوسطة هى تلك التى يعمل بها من ١٠١-٥٠٠ فرد. كما قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئة الشركات الصغيرة، وهى التى يعمل بها نحو ١٠٠ عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة هى التى يعمل بها من ١٠٠ عامل حتى أقل من ١٠٠٠ عامل[٥].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك التى يديرها مالك واحد، يتكفل بالمسئولية كلها، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ و٥٠ عاملا[٦].

أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التى يعمل بها أقل من ١٠ عمال، أما المشروعات المتوسطة فهى التى يعمل بها ما بين ١٠ و٩٩ عاملا، وأما المشروعات الكبيرة فهى التى يعمل بها ما يزيد عن ٩٩ عاملا[٧].

وتوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، ورأس المال، والقيمة المضافة،...)، وقد تستخدم تعريفات وفقا للخصائص الوظيفية (مثل نوع الإدارة، أو التخصص، أو أساليب الإنتاج، أو اتجاهات السوق)، ويعد التعريف ضروريا لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة، لمساندة هذه المشروعات، وزيادة كفاءتها. ولتحديد تصنيف واضح يجب توافر عدة عوامل؛ منها توافر المعلومات ودقتها، والبناء الهيكلى للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطط دعم المشروعات الاقتصادية، برغم أن صياغة تعريف مبسط لا يعد أمرا يسيرا.

وتندرج أنواع المشروعات الصغيرة ضمن ثلاثة أنواع رئيسة؛ هى:

- الأعمال الأولية التى تشمل مختلف الأعمال الزراعية.
- الصناعات التحويلية، عند قيام القائمين على المشروع باستخدام المواد الأولية أو أية قيمة مضافة، باعتماد الآلات والمعدات التى لديهم.
- مشروعات الخدمات التى تشمل المهن الحرة، والتجارة، والاستشارات، وغيرها.

المشروعات الصغيرة فى الدول العربية:

تجدر الإشارة إلى أنه فى الدول العربية يستخدم أكثر من معيار فى التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين تعاريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ويمكن التعرض للتعاريف المعتمدة فى بعض البلدان العربية من خلال الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)
بعض التعاريف المعتمدة فى البلدان العربية

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
اليمن: – مشروعات صغيرة. – مشروعات متوسطة. – مشروعات كبيرة (وهذا التعريف ينطبق على قطاع الصناعة).	– أقل من ٤ عمال. – أقل من ١٠ عمال. – أكثر من ١٠ عمال.	
الأردن: – مشروعات صغيرة. – مشروعات متوسطة. – مشروعات كبيرة.	– ما بين (٢ و١٠) عمال. – ما بين (١٠ و٢٥) عاملا. – أكثر من ٢٥ عاملا.	
السودان: – مشروعات صغيرة.	– أقل من ١٠ عمال (تعريف وزارة الصناعة).	
سلطنة عمان: – مشروعات صغيرة. – مشروعات متوسطة.	– أقل من ١٠ عمال. – ما بين (١٠ و١٠٠) عامل.	– رأس المال المستثمر أقل من ٥٠ ألف ريال. – رأس المال ما بين (٥٠ و١٠٠) ألف ريال.
مصر: – مشروعات صغيرة.	– أقل من ٥٠ عاملا.	– يتراوح رأس مالها ما بين ٥٠ ألف جنيه ومليون جنيه

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
الجزائر: — مشروعات متناهية الصغر. — مشروعات صغيرة. — مشروعات متوسطة.	— أقل من ١٠ عمال. — أقل من ٥٠ عاملا. — من ٥٠ إلى ٢٥٠ عاملا.	
السعودية: — مشروعات صغيرة. — مشروعات متوسطة.	— ما بين (١ و ٢٠) عاملا. — ما بين (٢١ و ١٠٠) عامل.	— ولا يزيد رأس المال المستثمر عن ٢٠ مليون ريال، وهذا التعريف صالح لقطاع الصناعة.
الكويت: — مشروعات صغيرة. — مشروعات متوسطة.	— أقل من ١٠ عمال. — ما بين (١٠ و ٥٠) عاملا.	— على ألا يتجاوز رأس مالها ٢٠٠ ألف دينار كويتى.
البحرين: — مشروعات صغيرة. — مشروعات متوسطة.	— ما بين (٥ و ١٩) عاملا. — ما بين (٢٠ و ١٠٠) عامل.	
العراق: — مشروعات صغيرة. — مشروعات متوسطة.	— ما بين (١ و ٩) عمال. — ما بين (١٠ و ٢٩) عاملا.	— رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة فى حدود ١٠٠ ألف دينار.
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: (تصنيف منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية) — مشروعات صغيرة. — مشروعات متوسطة.	— يعمل فيها أقل من ٣٠ عاملا. — يعمل فيها أقل من ٦٠ عاملا.	— لا يتجاوز رأس المال المستثمر مليونى دولار. — رأس المال المستثمر ما بين (٢ و ٦) ملايين دولار.

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
تصنيف المشروع العربى لدعم القدرات فى إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها (الريادى):		
– المشروع الصغير جدا.	– ما بين (١ و٤) عمال.	
– المشروع الصغير.	– ما بين (٥ و١٩) عاملا.	
– المشروع المتوسط.	– ما بين (٢٠ و٩٩) عاملا.	

المصدر: منظمة العمل العربى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب فى الدول العربية، مؤتمر العمل العربى، الدورة الخامسة والعشرون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ٢٣ فبراير/ شباط - ١ مارس / اذار ٢٠٠٨، ص١٣-١٥.

ومن الجدول السابق يتضح ما يأتى[٧]:

أولا: هناك كثير من الدول التى تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات، ومن ثم هناك مصادر مختلفة للإحصاءات عن المشروعات الصغيرة، وذلك تبعا للمعايير المستخدمة.

ثانيا: التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحدا فى الدول، فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التى يعمل بها أقل من ٥٠ عاملا (مثل مصر)، فى حين أن هناك دولا أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التى يعمل بها أقل من ١٠ عمال (مثل الأردن والعراق واليمن).

الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة فى الدول العربية:

تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة فى الدول العربية فيما يأتى[٩]:

١ - تحقيق التوازن فى هيكل النشاط الإنتاجى: يعانى هيكل النشاط الإنتاجى فى معظم الدول العربية، خللا فى جسم الاقتصاد الوطنى؛ بسبب غياب قاعدة قوية يستند إليها من مشروعات صغيرة ومتوسطة. وإذ يتمثل الهيكل الصناعى فى عدد من الصناعات أو المشروعات المتوسطة الخاصة المحدودة التنوع، وإن كانت كثيرة العدد نسبيا؛ فتبقى القاعدة من المشروعات الصغيرة التى فى إمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى أو المتوسطة محدودة؛ إذ تسيطر المشروعات الحرفية والصغيرة جدا على معظم القطاع الخاص.

٢ - تنويع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج فى الهيكل الاقتصادى وتوسيعها.

٣ – أن تكون صناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.

٤ - توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، ومكافحة مشكلة البطالة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل. ونضيف هنا أن تكلفة فرصة العمل المتولدة فى المشروعات الصغيرة منخفضة جدا، بما يناسب الدول النامية، فضلا عن قدرتها العالية على استيعاب العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة وتوظيفها.

٥ - استثمار المدخرات المحلية وتعظيمها: إن تحرير الاقتصاد والعولمة،

وتحرير قوى العرض والطلب، تمهيدا لمشاركة القطاع الخاص ورءوس الأموال فى التنمية المحلية، لا يمكن أن يستمر إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع، لإحداث تراكم رأسمالى، لتطوير المجتمع والأفراد، ولنقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هى الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالى، والحراك الاجتماعى المنشود.

٦ - استخدام التكنولوجيا المحلية: لقد ثبت أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا محلية فحسب، من دون الحاجة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة مكلفة، فهذه المشروعات تتميز بمهارتها فى استخدام الخامات والمنتجات المحلية، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطنى.

٧ - الإسهام فى تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن التخطيط لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلى، لهو من الأهداف الوطنية الأساسية التى تسهم فى إحلال الواردات، وقد تتمكن من تنمية الصادرات، إذا تحقق لها المنافسة الدولية.

٨ - تنمية نشاط إعادة التصدير: لقد برهنت بعض الدول على أن نشاط إعادة التصدير الذى اعتمدت عليه لتحقيق نهضتها الصناعية، لعب دورا كبيرا وناجعا فى هذا المضمار، فقد استغلت هذه الدول خدماتها المحلية بوصفها مستلزمات للتصنيع، ومن ثم للتصدير.

٩ - نشر القيم الصناعية الإيجابية: بينت الدراسات والمسوحات أن قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - خاصة الصناعية منها - على الانتشار والتوسع الجغرافى، تسهم فى نشر القيم والمبادئ الصناعية الإيجابية التى تتمثل فى المفاهيم الآتية: إدارة الوقت، والجودة،

والإنتاجية، والكفاءة، والفاعلية، وتقسيم العمل، والمبادرة، والابتكار.

١٠ – الإسهام فى تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية أو المكانية: تضع دول عدة خططا للتنمية المكانية أو الحضرية؛ وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة، وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة. ولتحقيق هذا يجب تأمين الشروط الآتية: فرص عمل جديدة، وسلع وخدمات وأماكن للسكن. ومن الواضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة - خاصة الصناعية منها - تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة، وتسهم فى تأسيس هذه الأماكن العمرانية واستمراريتها.

عقبات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية مجموعة من العقبات؛ أهمها[١٠]:

- **فشل السوق**: مازال الوصول إلى الخدمات المالية صعبا؛ نظرا إلى الاشتراطات التى لا بد من توافرها، للحصول على القروض.
- **العوائق المؤسسية**: نظرا إلى تعقد اللوائح التى تحكم إنشاء المشروعات الصغيرة وتشغيلها؛ فإن أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم، ويعد هذا عقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المشروعات، ويحد من إمكانات إقامة روابط مع المشروعات الأكبر.
- **العوائق الفنية**: على الرغم من أن هناك إجماعا على ضرورة تقديم المساعدات الفنية، لتحسين كفاءة المشروعات الصغيرة؛ فإن ما يقدم من مساعدات فنية فى هذا المجال يعد ضئيلا جدا.

- **العوائق التعليمية**: هناك أعداد متزايدة من خريجى الجامعات والمدارس الثانوية، ممن يتجهون إلى العمل فى المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدى إلى تحسين المعرفة، وإتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال؛ فإن التعليم والمناهج التعليمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة؛ وهو الأمر الذى يستدعى ضرورة تطوير هذه المناهج، وربطها بالخبرات العلمية، وإدخال التدريب القائم على التوجه نحو السوق، حتى يمكن تعزيز النمو.
- **العوائق الثقافية**: مازالت المفاهيم الثقافية السائدة فى كثير من المجتمعات العربية، تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالى من حيث الأمان والاحترام الاجتماعى؛ وهو الأمر الذى يشكل عقبة فى طريق أصحاب المشروعات الصغيرة، خاصة النساء، مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التى تنفرد بها الإناث (مثل البراعة فى الأعمال اليدوية والفنية، وأعمال الكمبيوتر، ومهارات السكرتارية مثلا). ويمكن من خلال حملة توعية قومية، إضافة إلى التعليم الملائم، والتدريب السليم، ودعم نظم المعاشات، اكتساب المشروعات الصغيرة للطابع الرسمى، وأن يحظى العاملون فى تلك المشروعات بالاحترام الذى يحظى به موظفو الحكومة، ودفع أعداد متزايدة من الإناث لعمل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر لحسابهن.
- **قلة الأراضى المتاحة للمشروعات الصغيرة، وارتفاع تكلفتها**: يعانى كثير من الدول العربية (مثل السودان والجزائر ومصر) قلة الأراضى المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة التى تكون قريبة من

الأسواق الكبيرة، فغالبا ما يقنع صغار أصحاب المشروعات بإقامة مقار أعمالهم فى المناطق السكنية، حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق، والحصول على العمال. وهناك كثير من المشروعات غير المسجلة رسميا؛ لأن المبانى التى يقيمون بها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضا.

ويلاحظ أن التمويل يعد أحد أهم العقبات الهيكلية التى ما زالت تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية، وذلك على الرغم من أن كثيرا من الدول العربية قد أنشأ مصارف متخصصة للتنمية الصناعية وللاستثمار (مثل: الأردن، والسعودية، ولبنان، ومصر)، ومؤسسات مختلفة للاقتراض الميسر (مثل: الصندوق الاجتماعى للتنمية، وجمعية رجال الأعمال فى الإسكندرية، وصندوق التنمية والتشغيل فى الأردن، وصندوق التنمية الصناعى السعودى)، ومؤسسات رائدة لدعم مشاريع الشباب (كمؤسسة محمد بن راشد فى الإمارات)، وبرنامج تمويل المشروعات الوطنية الناشئة (طموح)، ومنتدى رواد الأعمال والغرف التجارية، لتشكل رافدا للمشاريع الصغيرة، ومؤسسات متخصصة لضمان القروض (كمصر، والأردن)، وبعضها يقدم ضمانات تصل إلى ٥٠٪ من القرض المقدم من المصرف.

وعلى الرغم من أن البنوك تعد أفضل الجهات المرشحة لتقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة؛ فإن واقع تجارب كثير من الدول العربية، يشير إلى عدم إقدام البنوك على التوسع فى إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدد من الأسباب؛ لعل أهمها[١١]:

١- **ارتفاع تكلفة إقراض المشروعات الصغيرة:** نظرا إلى عدم تعامل كثير من المشروعات الصغيرة مع الجهاز المصرفى؛ فإنه يصبح لزاما عليه أن يقوم بعملية تسويق إيجابية واسعة النطاق، لاستهداف العملاء، بدلا من

انتظارهم، فضلا عن تكاليف هذه العملية، فتكلفة التقويم والإشراف تكون أكثر ارتفاعا عن المعتاد؛ نظرا إلى أن كثيرا من المشروعات الصغيرة نادرا ما تحتفظ بالدفاتر والبيانات المالية المطلوبة. وعلاوة على ذلك، فإن القروض التى تطلبها المشروعات الصغيرة تكون صغيرة مقارنة بالتكاليف الثابتة للبنك.

٢- **ارتفاع مخاطر إقراض المشروعات الصغيرة:** غالبا ما ينظر إلى المشروعات الصغيرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية. فغالبا ما لا يمتلك أصحابها القدرة على التقدم بدراسات الجدوى وخطط العمل التى يقدمها العملاء الكبار. وإضافة إلى ذلك، فإن المشروعات الصغيرة تفتقر إلى الضمان الذى يكفل استرداد البنوك للقروض. وحتى إن وجد هذا الضمان، فى بعض الحالات المحدودة؛ فإن الإجراءات القضائية البطيئة المكلفة تحول دون إقدام البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة؛ نظرا إلى ارتفاع التكلفة الثابتة لحيازة هذه الضمانات للوفاء بالقروض، خاصة إذا أخذنا فى الحسبان ضآلة قيمة تلك الضمانات فى حالة القروض الصغيرة بالنسبة إلى تكلفة حيازتها.

٣- **عدم ملاءمة المعايير والشروط المتبعة فى إقراض المشروعات الصغيرة:** إذ تضع البنوك كثيرا من المعايير والشروط التى يجب توافرها فى المشروعات التى يمكن أن تحصل على تمويل، وهى لا تتناسب غالبا مع طبيعة المنشآت الصغيرة. فمثلا يستخدم كثير من البنوك عدة أساليب لتقويم مصداقية عملائها؛ منها فحص السجل الائتمانى، وتقويم المشروعات، وتقويم الضمانات. وبصفة عامة، يرتفع مستوى تقويم الضمانات التى تطلبها البنوك لإقراض عملائها الكبار، علاوة على عدم تطوير البنوك قدرات التسويق والتقويم والإشراف على إقراض المشروعات الصغيرة والتى لا تتمتع بالثقل المؤسسى للشركات الكبيرة، فإن كثيرا من شروط إقراض المشروعات الصغيرة تتطلب ضرورة اقتراض مبالغ كبيرة نسبيا، كما يتعين عليها إثبات مصداقيتها

للاقتراض، فى ظل معايير تقويم الائتمان غير المناسبة السائدة، إضافة إلى إحجام البنوك عن التعامل فى قروض ترى أنها مرتفعة المخاطر.

٤- **ارتفاع أسعار الفائدة على القروض:** يأتى الاقتراض الطويل الأجل والمتوسط الأجل من أهم الأدوات التى تلجأ إليها المشروعات الصغيرة للحصول على التمويل، وتعد أسعار الفائدة، وشروط سداد القروض، من المعوقات الرئيسة لإقبال المشروعات الصغيرة على الحصول على تمويل من البنوك، ولاسيما أنها فى السنوات الأولى يكون هامش الربح بها قليلا؛ وهو ما يتعذر معه سداد أقساط القرض وكذلك فوائده، وهذا يقود إلى كثير من المشكلات. فبدراسة هيكل أسعار الفائدة المقدمة للمنشآت الصغيرة فى مصر، يتضح تفاوت أسعار الفائدة التى تمنحها البنوك، والتى يمنحها الصندوق الاجتماعى للتنمية، فالفائدة على قروض الصندوق تبلغ فى الأغلب ٧٪ للمشروع الجديد، ومن ٩٪ إلى ١١٪ للمشروع القائم، وتتعدى ١٥٪ فى عدد من البنوك. ويلاحظ أنها مرتفعة؛ وهو ما يعنى زيادة تكاليف المنشآت الصغيرة، وتقليل هامش الربح بها، وعدم المقدرة على التوسع فى المستقبل، فى ظل صعوبات التسويق التى تواجهها هذه المنشآت، خاصة فى بداياتها[١٢].

سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية[١٣]:

تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة - كما هو موضح فى الجدول رقم (٢) - إلى أنه يجب وجود منهج واضح، وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة، وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة فى الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة، وذلك على النحو الآتى:

أولا: وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية، على النحو الذى يضمن تكاملها، ويحقق الترابط بينها وبين المشروعات الكبرى، سواء على مستوى القطر، أو على المستوى

القومى. وفى هذا الشأن هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسى اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة، وتتضمن هذه المتطلبات ما يأتى[٢٤]:

١ـ نشر الفهم الواقعى للإمكانات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، وإشراك جميع الجهات المعنية فى ذلك؛ إذ يمكن للضغوط السياسية أن تؤدى إلى نتائج مدمرة بالنسبة إلى وضع سياسات المنشآت الصغيرة. ومن ثم فإن الفصل بين الوهم والحقيقة، فيما يتعلق بمختلف الموضوعات المتصلة بهذه المشروعات، بما فى ذلك دورها فى خلق الوظائف، وتشغيل الشباب حديثى التخرج، ودورها فى محاربة الفقر، يشكل مطلبا أساسيا لصياغة السياسات، ووضعها بشكل سليم. ويمكن لحملات التوعية العامة المخططة والمنفذة بشكل جيد أن تلعب دورا إيجابيا فى هذا الصدد.

٢ـ المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات تنمية المشروعات الصغيرة وبرامجها، والتوجه العام للسياسة الاقتصادية؛ إذ إنه فى ظل الافتقار إلى هذا التكامل، يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطارا مفككا للسياسات، لا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص، وخدمة الاقتصاد كله بوجه عام. وعلى ذلك فإنه يجب إحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية، لاستيعاب قضية تنمية "مشروعات الصغيرة، ومختلف الخدمات، والسياسات المطلوبة، لتنمية هذه المشروعات.

٣ـ زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها، وإمكان التنبؤ بتطوراتها؛ إذ يجب تأكيد أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يتيح لها تمثيل المشروعات الصغيرة بفاعلية، من خلال إدراجها هى ومخاوفها فى عملية صنع القرار. وينبغى أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت، كى تعمل بدون إعاقة، وكى تتشكل وتترسخ فى شكل نظام، وسيعطيها ذلك فى المقابل، مزيدا من المصداقية فى عيون الجمهور، ومختلف المنتفعين.

كما يجب أن تعتمد على عدد من الأسس؛ هى:

- **استهداف إنشاء التجمعات الصناعية:** يجب أن يستهدف أى برنامج فعال للمشروعات الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية، تضم مجموعات كبيرة منها، خاصة تلك التى لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية. وتعد مواقع هذه التجمعات أنسب مكان لاستقبال التكنولوجيات الجديدة والتدريب وأساليب التسويق ونشرها، فضلا عن أن السياسات الجديدة سيصبح أمامها فرصة أكبر للنجاح فى هذه التجمعات؛ نظرا إلى تخصص كل منها فى نشاط إنتاجى معين، وهو ما يسهل انتشار المعرفة والمهارات على نطاق المجتمع. وتؤكد نتائج التحليل الكمى أن المنشآت الصغيرة التى تعمل فى هذه التجمعات تكون أكثر إنتاجا ونجاحا، بسبب سهولة بث أساليب الإنتاج الجيدة. هذا إضافة إلى أن التجمعات تشكل بيئة مواتية لتشجيع المنافسة والابتكار والنمو بين المشروعات الصغيرة؛ نظرا إلى أنها تساعد على تحقيق دفعة قوية، وعلى الوصول إلى الموارد، وعلى إيجاد شركاء فى منشآت الأعمال، وعلى الحصول على معلومات استراتيجية. هذا علاوة على الاستفادة من التدخلات التى تتخذها الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى لصالح هذه التجمعات التى تنصرف آثارها فى الواقع إلى المناطق الصناعية والتجارية ومناطق الخدمات المحيطة بالتجمعات. ومن أمثلة التجمعات الناجحة دمياط، وشبرا الخيمة، والمناصرة، والمحلة الكبرى.

- **استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، لضمان الحصول على نتائج إيجابية لبرامج خدمات الأعمال:** ينبغى استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة، ووضع أدوات دعم لهذه

القطاعات. ويمكن قياس إمكانات القطاعات المختلفة، طبقا لمعايير معينة؛ مثل: إمكانات النمو المرتفع للتشغيل، والقدرة على إنتاج سلع تصديرية، والعمل بوصفها صناعات مغذية ناجحة، وتطوير الحرف اليدوية التقليدية، وإدخال خدمات أو صناعات جديدة. وتقوم البحوث الجارية بعمل تقويم لقطاعات الصناعات التصديرية الناشئة.

- **تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المشروعات الصغيرة**: تتعثر إمكانات نمو المشروعات الصغيرة، بسبب انخفاض مستوى الجودة، وتدنى المعايير البيئية، وضعف إمكانات الحصول على التمويل، والوصول إلى الأسواق الأكثر اتساعا لسلعها، ويمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالى وغير المالى.

ثانيا: إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الأقطار العربية (مثل: الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر، وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة فى السعودية،...إلخ)، بهدف تطوير أساليب العمل وتحديثها، لتحقيق أفضل مردود اقتصادى، وتبادل الخبرات بين الأعضاء فى مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.

ثالثا: إنشاء بنك عربى مشترك للمشروعات الصغيرة، أو مؤسسة تمويل عربية، للعمل على تعبئة الموارد التمويلية، وتنظيم تدفقاتها لفائدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفق خطة معينة للأولويات.

رابعا: تفعيل دور الاتحاد العربى للمنشآت الصغيرة[١٠]، من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته، ودعم المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التى تعمل فى مجال المشروعات الصغيرة، وتنمية عمل أعضائه وتطويره وتنسيقه، فى مجال تنمية المنشآت الصغيرة العربية

وتطويرها، وتعظيم قدراتها التنافسية، وتوثيق الروابط بينها، والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، من خلال إنشاء عدد من المنظمات التابعة للاتحاد؛ مثل:

- هيئة عربية للمواصفات الموحدة، يستفيد منها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تمول من خلال فرض رسم معين على الصادرات والواردات.
- صندوق لتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول العربية، يموله اتحاد المصارف العربية.
- منظمة عربية لتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير الأيادي العاملة العربية الماهرة اللازمة لخدمة هذه المشروعات.
- شركة عربية لضمان صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على مستوى الدول العربية، وتفعيل دور شركات التأمين العربية، على النحو الذي يخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مؤسسات عربية لحماية المستثمر الصغير.
- شركة عربية تكون مهمتها التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء في الداخل أو الخارج، وتوفير الخبرات اللازمة لذلك.

خامسا: دراسة إمكان إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة دراسة التجارب الدولية، وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة، لتعرف إمكان تطبيقها في الدول العربية، ومن ثم إصدار تشريعات جديدة، لتقديم هذه الخدمات للمنشآت الصغيرة، وتقديم المساعدة

الفنية، وبناء القدرات. فقد ترغب الجهات التى توفر رأس المال، من خلال المشاركة فى الملكية، فى تصفية استثماراتها، كى تعيد استثمارها فى مجموعة جديدة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو. وفى هذه المرحلة، يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة، عن طريق التخلى عن وضعها بوصفها ملكية خاصة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها فى البورصة، أو من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور. وقد قامت عدة دول؛ مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة، تلافيا للمعوقات التى قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد فى سوق الأوراق المالية؛ مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل فى السوق. وتتسم بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط، يتطلب رفع قدر أقل من التقارير؛ وهو ما يقلل من تكلفة الالتزام به. وتوفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقا للخروج، من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور لمستثمرى القطاع الخاص.

الجدول رقم (٢)

أهم الإجراءات والتدخلات لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من واقع التجارب الدولية

المشاكل والصعوبات	الإجـــــــراءات
المعاملة الجمركية	– الإعفاء الجمركى التام لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوچيا الصناعية، أو لإدارات البحوث والتطوير فى المنشآت الصناعية.
المعاملة الضريبية	– إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة لمدة زمنية بعد تكوينها. – تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة.

المشاكل والصعوبات	الإجـــــــراءات
	- الائتمان الضريبى: اذ تخصم نسبة منوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبى.
عدم توافر المعلومات عن الأسواق	- تجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات مجتمعات الأعمال، لمساعدتهم بطريقة أفضل على تخطيط استراتيجيتهم، وحل مشاكلهم فى ضوء المعلومات السابقة. - تعريف مجتمع الأعمال والشركاء بالمنظمات الحكومية والبرامج التى تساعدها على تحقيق اهدافها. - مساعدة المستجدين على بدء مشروعاتهم. - العمل على تبسيط الإجراءات مع المنظمات الحكومية. - إنشاء منظمات لتوفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية، عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.
وجود معوقات هيكلية ذاتية، لغياب المهارات الإدارية والتسويقية	- إنشاء معهد خاص لتعليم العمال بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتدريبهم. - إنشاء مركز للإعلام القومى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
برامج الدعم الفنى والتنظيمى والمؤسسى للمشروعات	- تزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإرشادات والمساعدات الفنية والمالية. - تنسيق انشطة جميع الشركاء الموجودين فى منطقة واحدة، لمساندتهم فى مرحلة بدء المشروعات، ومساعدتهم على عمليات تنمية المنشآت القائمة.

المشاكل والصعوبات	الإجـــــــراءات
	- إصدار قوانين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. - توفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية. - دعم مشاريع الأبحاث العلمية، وتطوير وسائل الإنتاج. - وضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير. - تميز السياسات التى تهدف إلى تنمية المشروعات الصغيرة وتطويرها بالمرونة والديناميكية. - الاهتمام بالجانب التشريعى، لتهيئة بيئة تساعد على نمو الشركات الصغيرة. - تحفيز البحث العلمى والتطبيقى، لاسيما المرتبط بالمشروعات الصغيرة.
التسويق	- إنشاء هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها. - إقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات. - إتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومة.

الاستنتاجات والمقترحات:

١- الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وفقا لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

٢- تتنوع معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين معيار العمالة، ورأس المال، والقيمة المضافة، وتستند الدول العربية فى تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، غير أن معيار العمالة يعد الأكثر استخداما.

٣- تتيح هذه المشروعات فرصا كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات، بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل، بمختلف مهاراتها، وبمستويات إنتاجية مختلفة.

٤- يعد التمويل الميسر عاملا مهما لرفع القدرة التنافسية لقطاع المشروعات الصغيرة. وعلى الرغم من أن تمويل المنشآت الصغيرة وقروض رأس المال العامل تسد جزءا مهما من الفجوة التمويلية؛ فإن تأثيرها فى تعزيز القدرة التنافسية لقطاع المشروعات الصغيرة، وإتاحة المجال له، للانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة العالية، هو تأثير شديد المحدودية.

٥- يمثل التمويل أحد أهم العقبات الهيكلية التى ما زالت تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية.

٢ ـ المقترحات:

أولا: وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية، بما يضمن تكاملها، ويحقق الترابط بين هذه المشروعات والمشروعات الكبرى، سواء على مستوى القطر، أو على المستوى القومى.

ثانيا: إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الأقطار العربية.

ثالثا: إنشاء بنك عربى مشترك للمشروعات الصغيرة، أو مؤسسة تمويل عربية، للعمل على تعبئة الموارد التمويلية، وتنظيم تدفقاتها، لفائدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفق خطة معينة للأولويات.

رابعا: تفعيل دور الاتحاد العربى للمنشآت الصغيرة، من خلال تفعيل ممارسته مهامه واختصاصاته وخبراته، ودعم المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التى تعمل فى مجال المشروعات الصغيرة ومساندتها، وتنسيق عمل أعضائه، فى مجال تنمية المنشآت الصغيرة العربية، وتعظيم قدراتها التنافسية، وتوثيق الروابط بينها، والإسهام فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية، من خلال إنشاء عدد من المنظمات التابعة للاتحاد.

خامسا: دراسة إمكان إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة دراسة التجارب الدولية، وأفضل الممارسات فى مجالات مماثلة، لتعرف إمكان تطبيقها فى الدول العربية، ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم هذه الخدمات للمنشآت الصغيرة، وتقديم المساعدة الفنية، وبناء القدرات.

الهـوامش:

(١) المؤسسـة العربيـة لضـمان الاسـتثمار، تقريـر منـاخ الاسـتثمار فـى الـدول العربية لعام ٢٠٠٥، الكويت، يونيو ٢٠٠٦، ص٧٨.

(٢) البنك الأهلـى المصـرى، المنشـآت الصـغيرة والمتناهيـة الصـغر فـى ظـل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص٧٤.

(٣) راجع: الأمانـة العامـة للاتحـاد العام لغرف التجـارة والصـناعة والزراعـة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبى، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢-٣ مايو (أيار) ٢٠٠٧، ص٣-٤.

(4) Aygagri Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium 4 Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research, Working Paper 3127, August, 2003. pp. 2-3.

(٥) المؤسسـة العربيـة لضـمان الاسـتثمار، تقريـر منـاخ الاسـتثمار فـى الـدول العربية لعام ٢٠٠٥، الكويت، يونيو ٢٠٠٦، ص٧٥.

(٦) عبد الفتاح أحمد نصر الله، غازى الصورانى، دراسة حول المشروعات الصغيرة فى فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة - فلسطين، يونيو ٢٠٠٥. متاح على: www.ahewar.org/debat/files/40243.doc .

(٧) نـوزاد عبـد الـرحمن الهيتـى، الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة فـى دول مجلس التعاون الخليجى: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية (www.ulum.nl)، السنة الرابعة، العدد ٣٠، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٦.

(٨) راجـع: حسـين عبـد المطلـب الأسـرج، المشـروعات الصـغيرة ودورهـا التنموى فى مصر، متاح على: www.sme.gov.eg/papers.htm .

(٩) لمى نصر، المشاريع الصغيرة وفرص العمل اللائق، مجلة عالم العمل، العددان ٤١ و٤٢ - يونيو (حزيران) ٢٠٠٢، متاح على:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wow2002-03/issue41-42/article9.htm

(١٠) راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية فى الدول العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (١٤٠) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص٧٣-٧٤.

(١١) للتفاصيل راجع:
- وزارة الاقتصاد، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، مرجع سابق، ص١٣-١٦.
- حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٢٩، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦، ص٣٢.

(١٢) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، ص٣٧-٣٩.

(١٣) راجع الملحق المرفق.

(١٤) وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٤، ص٨٩-٩١.

(١٥) هو تنظيم عربى إقليمى، تأسس فى ٣١ مايو ٢٠٠٤، وحصل على موافقة الانضمام تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ٢٠٠٤/١٢/١، وهو يجمع المؤسسات والهيئات والأجهزة والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والشركات العامة والخاصة والأهلية التى تعمل فى مجال تنمية المنظمات الصغيرة وتمويلها ورعايتها ودعمها. ويستضيف الصندوق الاجتماعى للتنمية فى جمهورية مصر العربية مقر الاتحاد الرئيسى بالقاهرة، وتتكون الأمانة العامة للاتحاد من

أمين عام وأمين عام مساعد طبقا للهيكل التنظيمى للاتحاد، ويهدف الاتحاد بوجه عام إلى تنسيق عمل أعضائه فى مجال تنمية المنشآت الصغيرة العربية وتطويرها، وتعظيم قدراتها التنافسية، وتوثيق الروابط بينها، والإسهام فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية، من خلال ممارسته مهامه واختصاصاته وخبراته، ودعم المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التى تعمل فى مجال المشروعات الصغيرة.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
مكتب الجامعة للمنظمات العربية

مرفق رقم (١)

مصفوفة مبدئية لتحليل السياسات

مجال السياسات	الإجراءات	متطلبات البرنامج	المتطلبات المؤسسية	متطلبات السياسات	الإجراءات التكميلية	الإجراءات طويلة الأجل
تنمية الصادرات:	- زيادة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الصادرات.	- استهداف القطاعات الرابحة. - تبسيط متطلبات الاستيراد والتصدير. - تيسير إنشاء اتحادات المصدرين.	- إنشاء شباك واحد لإنهاء إجراءات الاستيراد والتصدير. - تيسير إقامة الشبكات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	- تشجيع الربط بين المشروعات.		- التركيز على التكنولوجيا العالية وأنشطة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
خدمات الأعمال:	- التوسع فى توفير خدمات تطوير الأعمال.	- مزيد من التركيز على الخدمات الآتية: برامج الكمبيوتر وخدمات معالجة المعلومات. البحث والتطوير والخدمات الفنية. خدمات التسويق. تنمية الموارد البشرية. خدمات الأعمال. نشر المعلومات عن الأسواق، والمعايير، والتكنولوجيات. - التوحيد القياسى وإصدار شهادات الالتزام بالمعايير والجودة.	- إنشاء نموذج الشباك الواحد للخدمات فى الدول العربية وفى كل قطر. تقدم خدمات متنوعة، بنطاقات مختلفة. - الالتزام الصارم بأفضل الممارسات، لاسيما التوجه بقوة نحو تحقيق الاستدامة. - التقليل إلى أقصى حد من الخدمات التى تقدمها الحكومات بشكل مباشر. - الاستفادة من القطاع الخاص من تقديم الخدمات.	- تعزيز التعاون بين الجهات التى تقدم الخدمات المختلفة والمنظمات ومشروعات تطوير خدمات الأعمال. - إحياء التفاعل والتعاون بين الأجهزة والصناديق العربية ومختلف الوزارات التنفيذية والإدارة القطرية وتعزيزهما.	- تعزيز الوعى لدى المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة بمزايا مختلف أنواع خدمات تطوير الأعمال وطرق الحصول عليها. - خلق كادر من المستشارين والخبراء العرب الأكفاء فى مختلف مجالات خدمات	- التوسع فى توفير خدمات تطوير الأعمال بما يتماشى مع اتجاهات السوق.

مجال السياسات	الإجـــراءات	متطلبات البرنامج	المتطلبات المؤسسية	متطلبات السياسات	الإجراءات التكميلية	الإجراءات طويلة الأجل
		– خـــدمات الإرشـــاد التكنولوجي.			تطوير الأعمال.	
الخـــــدمات المالية:	– القـــروض المتوســـطة وطويلة الأجل.	– بـــرامج لإقـــراض المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسـطة تركـز علـى القـروض طويلـة الأجـل ومتوسطة الأجل.	– إنشاء بنك عربي لتمويل المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة. – زيادة فعالية المؤسسات المالية، من خـلال تطـوير المؤسسات والتدريب. – التوسـع فـي اسـتخدام صناديق ضمان الائتمان، مع الحرص وتأكيد إدارتها بشكل محترف. – التركيز على المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة التـي لديها إمكانات تنافسية محتملة.	– دراسة استخدام أساليب التمويـل الإسـلامي التـي لا ترتكز على الفوائد. – خفـض أسـعار الفائـدة بقدر المستطاع على قروض المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة، من خلال زيادة المنافســة داخـل القطـاع المـالي، وتخفـيض تكلفـة رءوس الأموال.		– تطـــوير القطـــاع المـالي العربـي لجعلـه أكثر تنافسية وكفاءة، ومـن ثـم خفـض تكلفـة رءوس الأموال.
	– البورصات.	– إدخـــال البورصـــات الخاصـــة بالمشـــروعات الصـغيرة والمتوسـطة فـي الدول العربية.	– بورصات خاصة صديقة للمشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة، تلائـــم المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسـطة الموجهـة نحـو النمو.	– وضـع قواعـد تنظيميـة خاصة لهذه البورصة.	– زيادة الوعي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمزايـا البورصـات الخاصة بالنسبة إلى قـدراتهم التنافسـية ونموهم. – مسـاعدة فنيـة معتمدة على تجارب	– إنشـــاء بورصـــة عربيـــة خاصـــة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مجال السياسات	الإجـــراءات	متطلبات البرنامج	المتطلبات المؤسسية	متطلبات السياسات	الإجراءات التكميلية	الإجراءات طويلة الأجل
					فرنسا، أو الولايات المتحدة، أو ألمانيا، أو المملكة المتحدة.	
الابتكـــــار والتكنولوجيا:	- زيـــادة التعـاون بـين القطاع الخاص ومؤسسات العلـــوم والتكنولوجيـا وتمويل البحث والتطوير.	- تطوير الإعانات المالية والبـرامج (للقـروض الميسـرة، والمـنح، والمشاركة فـي التكلفـة) الهادفـة لتشـجيع البحـث والتطوير، مع العناية فى الاستهداف.	- تخصيص أجـزاء مـن ميزانيات المؤسسات البحثية للمشـروعات الصـغيرة والمتوسطة. - وضع معايير للاستهداف. - الربط الفعال بين هيئات البحث المحلية والدولية. - تشجيع التعاون المشترك بـين القطـاع الخـاص والمؤسسات الأكاديمية، فى أثناء الدراسة الجامعية، وعند التخـرج (تـدريب طـلاب الجامعـات، والبحـوث المشتركة،...إلخ).	- تقديم حوافز ضريبية لمشـروعات (لاسـيما المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة) التـى تقـوم بالبحث والتطوير. - إلزام المؤسسات البحثية باسترداد جزء من تكاليفها. - إلـزام منظمـات البحـث والتعليم بالتقدم بعطاءات للمشـروعات الحكوميـة البحثية. - تقديم حـوافز ضريبية للمشروعات التى تشارك فى بـرامج لتـدريب طـلاب الجامعـات أو تتعـاون بأيـة صـورة مـع المؤسسـات الأكاديمية.	- حمـلات توعيـة عامة. - تقـديم مسـاعدة ماليـة وفنيـة مـن الجهـات المانحـة استنادا إلـى أفضـل الممارسات.	- وضع برنامج ضخم للتطـوير المؤسـسى للجامعات والمؤسسات البحثية.
	- الحصـــول علـــى التكنولوجيـــا وبناء الطاقات.	- خـــدمات الإرشـــاد التكنولـــوجى. تمويـــل متخصـــص مـــن خـــلال المشـــاركة. مســـاعدة	- جهـات فعالـة فـى تقـديم خدمات تطوير لأعمال توفر خدمات متصلة بالتكنولوجيا. - جهـات فعالـة فـى تـوفير	- تقـديم حـوافز ضـريبية لمجالات تحديث التكنولوجيا أو الحصـــول عليهـــا، واســـتخراج الشـــراخيص،		- إقامـــة أواصـــر للتعـاون بـين البحـث والتطـوير فـى الـدول العربية، وإنشاء مراكز

مجال السياسات	الإجراءات	متطلبات البرنامج	المتطلبات المؤسسية	متطلبات السياسات	الإجراءات التكميلية	الإجراءات طويلة الأجل
		المشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة على وضع خطط الأعمال ودراسات الجدوى.	خدمات تطوير الأعمال.	والخدمات الاستشارية. - تشجيع الجامعات على الاستفادة تجاريا من البحوث.		أبحاث عربية متخصصة فى هذا المجال.
التجمعات العضوية:	- دعم التجمعات العضوية.	- تقييم التجمعات القائمة لتحديد المجموعات التى لديها إمكانات للنجاح.	- تعاون وثيق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية القطرية والإقليمية والعالمية، وتوافر جهات عربية فعالة فى توفير خدمات تطوير الأعمال. - شراكة عربية فعالة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإدارة، ومعاهد البحث، والمنظمات غير الحكومية،... إلخ. - تعاون فعال مع الحكومات المركزية.	- دعم تنظيمات المجموعات العضوية القائمة وتشجيع مجموعات جديدة. - تحسين بيئة الأعمال. - توفير البنية الأساسية. - تشجيع إقامة شبكات الأعمال والتعاون بين الشركات والربط بينها. - تشجيع المشاركة فى تنمية المجتمع والحكم المحلى.		- إنشاء جامعات محلية ومؤسسات للبحث أو أى منهما داخل المجموعات أو بالقرب منها. - إنشاء مراكز سكنية، وترفيهية، واجتماعية لجذب المستثمرين.
إقامة التشبيك والربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة:	- تعزيز التعاون بين الشركات والربط بين الشركات الكبيرة، والصغيرة والأجنبية.	- تأسيس نموذج للشباك الواحد لحصول على معلومات عن الشركات غير الوطنية والموردين. - خطط لتعزيز التعاقد من الباطن. - تقديم خدمات عقد اللقاءات بين المشروعات	- مؤسسات وآليات فعالة لنشر المعلومات، وتجميع الشركات، والمساعدة على بناء ثقة متبادلة فيما بينها. - إشراك الشركات الكبيرة القائمة فى تصميم برامج لتطوير الموردين لضمان ملكيتها.	- التركيز على الإجراءات الطوعية لدعم قاعدة الموردين المحليين، بدلا من فرض شروط تقضى باستخدام المكون المحلى. - الاستناد إلى رؤية متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل، فيما يتصل بالتقسيم		- الاستثمار فى الارتقاء بجودة الموارد البشرية لمصر، من خلال النظامين التعليمى والتدريبى؛ وهو ما يجعل الدول العربية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب

مجال السياسات	الإجـــراءات	متطلبات البرنامج	المتطلبات المؤسسية	متطلبات السياسات	الإجراءات التكميلية	الإجراءات طويلة الأجل
		للربط بينها. - توفير برامج تهدف إلى تطوير طاقات الطرف الأضعف، من خلال التدريب، والدعم المالى،...إلخ. - توفير منح للمشاركة فى العروض المتصلة بالأنشطة بين الشركات فى البحث والتطوير، والتدريب،...إلخ. - دعم برامج التوحيد القياسى وإصدار شهادات الالتزام بمعايير الجودة لتزويد المشروعات الصغيرة بما تحتاج إليه كى تكون شريكا موثوقا به.	- إنشاء وكالة واحدة تكون مسئولة عن تطوير الموردين، وتعمل جنبا إلى جنب مع الوكالات المتخصصة.	المتصور للعمل بين الشركات، مع وجود تعريف واضح للمجموعة المستهدفة. - الاستناد إلى فهم نوع علاقات التوريد التى تؤدى إلى استدامة القدرة التنافسية. - إيجاد إطار قانونى ملائم يحكم المعاملات التجارية، خاصة ما يتصل منها بحقوق الملكية وتطبيقها، وقانون العقود، والقانون التجارى. - تقديم حوافز اقتصادية للموردين. - تشجيع التعاقد من الباطن، من خلال المناقصات الحكومية. - وضع سياسات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يحقق عائدات اقتصادية عالية، وإفساح المجال للموردين المحليين كى يتخذوا لأنفسهم موقعا ملائما.		والمحليين. - تطوير القدرات التكنولوجية المحلية. - وضع بنية أساسية تنافسية للتعليم والعلوم والتكنولوجيا.

مجال السياسات	الإجـــراءات	متطلبات البرنامج	المتطلبات المؤسسية	متطلبات السياسات	الإجراءات التكميلية	الإجراءات طويلة الأجل
تغيير الضوابط التنظيمية:	- تبســـيط الإطـار الحـالى لتأســـيس الشـــركات وتشغيلها.	- تقليل أعباء الضوابط التنظيميـــة المرتبطـــة بتأســـيس الشـــركات، وتشغيلها، ونموها.	- التوسع فى إنشاء نموذج الشباك الواحد على المستوى المحلى لاستخراج التراخيص والتسجيل.	- تحسين التنسيق بين مختلف الجهود التى تقوم بهـا الوكـالات الحكومية، وبـــرامج الجهـــات المانحة،...إلخ. - الاستفادة بشكل ملائم من الخبرة الدولية فى دعم المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة. - إنشاء نموذج الشباك الواحد لاستخراج التراخيص والتســـجيل فـــى الأقطـــار العربية. - الاستفادة بشكل ملائم من نتائج الجهود الأخرى فى الدول العربية.		- تبسيط القوانين واللوائح التى تحكم تأسيس الشركات، وتشغيلها، ونموها.

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHE ET D'ETUDES ARABES
معهد البحوث والدراسات العربية